

(القرار رقم (٣٠) لعام ١٤٣٦ هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية

بشأن اعتراض شركة (أ)

برقم ١٤ لعام ١٤٣٦ هـ

على ربط مصلحة الزكاة والدخل لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله؛ وبعد:

ففي يوم الثلاثاء ١٤٣٦/١٢/٣٠ هـ انعقدت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية بالدمام بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل بالدمام المشكّلة على النحو التالي:

رئيسًا	١-الدكتور .....
نائبًا للرئيس	٢-الدكتور .....
عضوًا	٣-الدكتور .....
عضوًا	٤-الدكتور .....
عضوًا	٥-الأستاذ .....
سكرتيرًا	٦-الأستاذ .....

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ١٤٣٦/١١/١٠ هـ ..... ممثلًا عن المكلف، كما حضر ..... و ..... و ..... ممثلين عن مصلحة للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ) على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل على حساباتها لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، ويعترض المكلف على:

١- فروقات الاستهلاك لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

٢- الفرق في صافي القيمة المتبقية للأصول الثابتة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

٣- دائنو أصول لعام ٢٠١١م.

٤- أرباح فروق الاستيراد لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل رقم ١٤٣٦/٠٦/٤١٤٠ وتاريخ ١٤٣٦/٠٦/١٧ هـ على النحو الآتي:

**أولاً: الناحية الشكلية:**

أبلغت المصلحة المكلف بالربط الزكوي الضريبي لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م بخطابها الصادر برقم ١٤٣٦/٢٩/٧٧٢ وتاريخ ١٤٣٦/٠٤/٢٩ هـ وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المقيد لدى المصلحة برقم ١٤٣٦/٢٩/١٣٠٧ وتاريخ ١٤٣٦/٤/٢٩ هـ

وبذلك يكون الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية لتقديمه خلال الأجل المحدد بستين يوماً من تاريخ الإبلاغ بالربط الزكوي وفقاً للمادة الأولى من القرار الوزاري المعدل رقم ٩٦١/٢٣ وتاريخ ١٤١٨/٤/٢٢هـ.

### ثانياً: الوقائع:

خلال جلسة الاستماع سألت اللجنة ممثلي المصلحة: كيف تم احتساب فروق الاستهلاك وباقي قيمة الأصول الثابتة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م؟ فأجابوا: نقدم نسخة من كشوف استهلاك الأصول الثابتة المعدل من قبل المصلحة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م والتي توضح طريقة احتساب فروق الاستهلاك وباقي قيمة الأصول الثابتة،

وتم عرض ما قدمه ممثلو المصلحة على ممثل المكلف وطلب منه التعليق على ذلك، فأجاب: بناءً على البيان الخاص باحتساب استهلاكات الأصول المقدم من ممثلي المصلحة يتضح لنا أن الفروقات ناتجة عن تصنيف الأصول الثابتة حيث قامت الشركة بتصنيفها طبقاً لبيان استهلاكات الأصول المرفق بالإقرار بناءً على نسب الاستهلاك وفقاً للنظام الزكوي، وعليه سوف نقوم بتبديل الفروقات ما بين البيان المرفق بالإقرار الزكوي وبيان الاستهلاكات المستلم من قبل ممثلي المصلحة لتحديد الفروقات، وعليه سوف نقوم بتزويد اللجنة بوجهة نظرنا حيال ذلك.

ثم طلبت اللجنة من الطرفين إذا كان لديهم أي إضافة أو تعليق، فأجاب ممثلو المصلحة: إن المصلحة طبقت التعميم الخاص بالاستهلاكات وقد تم تصنيف الأصول طبقاً لما أورده المحاسب القانوني في الإيضاح رقم ٨ في الفوائد المالية.

ثم سألت اللجنة ممثلي المصلحة: كيف تم التوصل إلى مبلغ الذمم الدائنة مقابل تمويل الأصول الثابتة، مع تزويدنا بالمستند الذي يوضح ذلك؟ فأجابوا: تم طلب بيان من المكلف بتحليل بند الذمم الدائنة لعام ٢٠١١م وقدمها المكلف وبعد دراستها اتضح أن من ضمنها وكالات سيارات ومعدات وأيضاً أعمال إنشائية مما يدل على أنها تقابل أصولاً ثابتة وعليه تم إضافة الدائنين وخصم الأصول الثابتة مقابلها. ثم علق ممثل المكلف: بالإشارة إلى خطاب المكلف المؤرخ في ١٤٣٦/٠٤/٢٦هـ والذي تم الإشارة فيه إلى خطاب المصلحة رقم ١٤٣٦/٢٩/٧٧٢ في ١٤٣٦/٢/٣٠هـ المتضمن الربط المعدل على حسابات الشركة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م والتي شرحت الشركة (المكلف) به وجهة نظرها بخصوص نقاط الخلاف ولم يدرج هذا البند ضمن هذا الخطاب وبالتالي لا يعتبر موضع خلاف، ولا يوجد اعتراض لدى المكلف على هذا البند.

ثم سألت اللجنة ممثل المكلف: أشارت المصلحة في المذكرة المرفوعة للجنة أنها قبلت وجهة نظركم في بند أرباح فروق الاستيراد لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م هل توافقون على ما جاء في وجهة نظر المصلحة حول هذا البند والواردة ضمن المذكرة المرسلة لكم من قبل اللجنة؟ فأجاب: نوافق على ما قامت به المصلحة فيما يخص المشتريات الخارجية، أما فيما يخص المشتريات المحلية والبالغة ٢,٧٥٥,٧٤٦ ريالاً والتي تم تصنيفها بالخطأ ضمن المشتريات الخارجية فإننا لا نؤيد المصلحة بإجرائها ونقدم لكم المستندات المؤيدة لهذه المشتريات. وتم عرض ما قدمه ممثل المكلف على ممثلي المصلحة فأفادوا بأنه ليس لديهم تعليق على المستندات المقدمة من ممثل المكلف، وأضاف ممثل المصلحة بأنه يوجد خطأ مطبعي في المذكرة المرفوعة للجنة من قبل المصلحة حيث وردت أن النسبة المحتسبة لعام ٢٠١١م ١٥% بينما الصحيح هو ١٠,٥%.

هذا وقد تم منح ممثل المكلف مهلة عشرة أيام لتقديم وجهة نظره حيال بنود الاعتراض. وقد انتهت المهلة دون أن يقدم ممثل المكلف ما وعد بتقديمه خلال الجلسة.

### ثالثاً: الناحية الموضوعية:

#### ١. فروقات الاستهلاك لعامي ٢٠١١م و٢٠١٤م

##### أ- وجهة نظر المكلف:

"لقد خصمت المصلحة فروقات الاستهلاك من صافي الربح المعدل بمبلغ ٣,٠٩٤,٠٠٦ ريالاً سعودية و١,٨٢٤,٤٦٣ ريالاً وكان على المصلحة أن تخصم مبلغ ٤,١٣٢,٧٧٣ ريالاً و٢,٤٢٠,٣٢١ ريالاً كما جاء في إقرارات الشركة للسنوات ٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي حيث إن الشركة قد طبقت استهلاكات المصلحة وخصمت منها الاستهلاكات الدفترية كما جاء في كشف رقم ٤ من الإقرار.

مرفق نسخة من الكشف رقم ٤ (الموجودات وجدول استهلاكها)، (مرفق رقم ١).

موكلنا غير قادر على تسوية المبالغ الواردة في الربط الصادر عن المصلحة ويطلب تزويده بتفاصيل التسوية التي حسبتها المصلحة وذلك ليتمكن من تسوية الفروقات ذات الخلاف والمعتز عليها.

كما تطلب الشركة من مصلحة الزكاة والدخل أن تقبل الكشوفات والمبالغ كما هي مصرح عنها في الإقرارات للسنوات لعام ٢٠١١م و٢٠١٢م.

##### ب- وجهة نظر المصلحة:

"بالاطلاع على كشوف وجداول الاستهلاك المقدمة من المكلف ومطابقتها والمعتمدة من قبل المصلحة فإنه يتضح صحة تطبيق المصلحة المتوافق مع التعليمات النظامية الصادرة في هذا الشأن ومنها التعميم رقم (٩/٢٥٧٤) وتاريخ ١٤/٥/١٤٢٦هـ ورقم (٩/١٧٢٤) وتاريخ ٢٤/٣/١٤٢٧هـ ورقم (٩/٤٧٤٢) وتاريخ ٤/٩/١٤٢٨هـ وهي نفس الإجراءات المطبقة على السنوات السابقة والتي تم قبولها من قبل المكلف ولم يعترض عليها، وتتمسك المصلحة بصحة إجراءاتها".

##### ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما يتضح أن المكلف يعترض على مبالغ فروق الاستهلاك التي عدلت المصلحة بها نتيجة عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، حيث يرى أن المصلحة لم توضح كيفية التوصل لفروق الاستهلاك وان الفروقات الصحيحة هي الواردة في الإقرار الزكوي.

بينما ترى المصلحة أنه تطبيقاً لتعاميم المصلحة ونتيجة تطبيق جداول الاستهلاك أظهرت أن هناك فروقاً في الاستهلاك تم إضافتها لنتيجة عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

ويرجع اللجنة لملف القضية بما فيها الفوائم المالية المدققة والإقرار الزكوي لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، تبين الآتي:

البيان	٢٠١١م	٢٠١٢م
فروقات الاستهلاك طبقاً لإقرار المكلف	٤,١٣٢,٧٧٣ ريالاً	٢,٤٢٠,٣٢١ ريالاً
فروقات الاستهلاك طبقاً لإقرار المصلحة	٣,١٤٣,٠٢١ ريالاً	١,٩١٧,٥٩١ ريالاً

وبدراسة اللجنة للبيانات المقدمة من ممثلي المصلحة خلال جلسة الاستماع والمتمثلة في جداول الاستهلاك المحتسبة بواسطة المصلحة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، تبين الآتي:

البيان	٢٠١١م	٢٠١٢م
فروقات الاستهلاك طبقاً للنظام	١٢,٨٨٨,٦٩٩ ريالاً	١٢,٣٩١,٤٩٨ ريالاً
مصاريف الاستهلاك طبقاً للقوائم المالية	٩,٧٤٥,٦٧٨ ريالاً	١٠,٤٧٣,٩٠٧ ريالاً
الفرق (ما يجب خصمه من الوعاء الزكوي)	٣,١٤٣,٠٢١ ريالاً	١,٩١٧,٥٩١ ريالاً

وحيث لم يقدم المكلف ما يثبت ادعاءه بوقوع المصلحة في أخطاء عند احتساب فروق الاستهلاك، عليه ترى اللجنة تأييد المصلحة في احتساب فروق الاستهلاك لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

## ٢. الفرق في صافي القيمة المتبقية للأصول الثابتة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

### أ- وجهة نظر المكلف:

"لقد قامت المصلحة بخصم القيمة المتبقية من الأصول الثابتة بمبلغ ١٢٩,٣٨٢,٣٢٣ ريالاً و١١٩,١٩٣,٦٤٥ ريالاً على التوالي للسنوات ٢٠١١م و٢٠١٢م من الوعاء الزكوي والصحيح هو أن تخصص مبلغ ١٤٢,٧٦٤,٣٥٥ ريالاً و١٣٦,٠٢٧,٣٤٩ ريالاً على التوالي كما وردت في القوائم المالية وجدول الاستهلاكات.

نفيدكم بأن المبلغ الوارد في الكشف رقم ٤ المرفق مع الربط لا تطابق مع دفاتر الشركة مثل بند الإضافات والاستيعادات مما يجعل التسوية المرفقة مع الربط غير صحيحة لذلك يطلب عملينا تزويده بتفاصيل احتساب المصلحة حتى تتمكن الشركة من تسوية الفروقات كما أن الشركة تطالب مصلحة الزكاة والدخل بقبول مقدار الأصول الثابتة المحسومة من الوعاء الزكوي وفقاً للإقرار.

نتفهم بأن المصلحة قد اتبعت تعميم المصلحة رقم ١٤٢٧/٩ المؤرخ في ١٤٢٧/٣/٢٤ هـ وهو يمثل النظام الذي تسير عليه المصلحة عند احتساب الوعاء الزكوي يتمثل في حسم صافي القيمة الكلية للموجودات الثابتة من الوعاء للوصول إلى قيمة الزكاة المستحقة على المكلف بما يتوافق مع الأحكام الشرعية لذلك يتم تحديد صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة التي تحسم من الوعاء الزكوي على النحو الآتي:

باقي قيمة المجموعة في نهاية السنة طبقاً لما يتم تحديده بموجب الفقرات (أ-٥) من المادة السابعة عشرة من النظام الضريبي يضاف إليها نسبة ٥٠% المؤجلة من قيمة الأصول المضافة خلال العام مطروحاً منها نسبة ٥٠% المؤجلة من التعويضات عن الأصول المستبعدة خلال العام.

وبهذا فإن المصلحة تضيف الأرباح المتراكمة بموجب الدفاتر بدون أي تعديلات ولهذا أي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات الثابتة تؤثر على الجانب المدين لوعاء الزكاة فيما يؤدي إلى زيادة غير حقيقية في الجانب الدائن لوعاء الزكاة وهذا يؤدي إلى زيادة غير حقيقية في الجانب الدائن لوعاء الزكاة وهذا يؤدي إلى زيادة غير شرعية في الزكاة الواجبة على الشركة.

يرجى مراجعة معادلة الموجودات الثابتة وفي حالة أن الفروقات ناتجة عن تطبيق المعادلة نأمل احتساب صافي الموجودات الثابتة لغرض الزكاة كما كانت في السابق لتحقيق العدالة في احتساب الزكاة الشرعية.

تطبيق تعميم المصلحة على الأصول الثابتة

قائمة المركز المالي لعام ١ و ٢

عام ٢	عام ١	
١٠٠	٤٠	نقد
		أصول ثابتة
١٠٠	١٠٠	تكلفة
(٢٠)	(١٠)	تحسم
٨٠	٩٠	مجموع
١٨٠	١٣٠	المجموع
١٠٠	١٠٠	رأس المال
٣٠	-	بداية رصيد أرباح مستبقاه
٥٠	٣٠	أرباح السنة
١٨٠	١٣٠	المجموع

حساب الأرباح والخسار لعام ١ و ٢

عام ٢	عام ١	
٦٠	٤٠	أرباح العام قبل الاستهلاك
		يحسم:
١٠	١٠	الاستهلاك المحاسبي
٥٠	٣٠	صافي الأرباح للعام

احتساب الوعاء الزكوي لعام ١

طريقة المصلحة	طريقة شركة (ب)
---------------	----------------

١٠٠	١٠٠	رأس المال
٢٧,٥	٢٧,٥	الأرباح بعد فرض الاستهلاك الضريبي
١٢٧,٥	١٢٧,٥	المجموع
		يحسم:
(٥٠+٣٧,٥)	(٢,٥-٩٠)	أصول ثابتة (بعد احتساب فرق الاستهلاك)
(ملاحظة #٢)	(ملاحظة #٢)	
٨٧,٥	٨٧,٥	
٤٠	٤٠	الوعاء الزكوي

#### ملاحظة:

١- لم تكن هناك فرق في السنة الأولى في احتساب الاستهلاك بين الشركة والمصلحة، بإضافة الاستهلاك إلى صافي الربح للعام وتعديل الأصول الثابتة بنفس الرقم.

أ- طريقة شركة (ب) في احتساب الأصول الثابتة كالتالي:

٩٠	أصول ثابتة (حساب)
١٠	الاستهلاك المحاسبي
(١٢,٥)	الاستهلاك الضريبي
٨٧,٥	المجموع

ب- طريقة المصلحة في احتساب الأصول كالتالي:

٣٧,٥	مجموع عمود ١١ من جدول الأصول الثابتة (كالمصلحة)
٥٠	٥٠% من الإضافات خلال السنة الحالية
٨٧,٥	المجموع

احتساب الوعاء الزكوي لعام ١

طريقة المصلحة	طريقة شركة (ب)	رأس المال
١٠٠	١٠٠	الأرباح المستبقة
٣٠ (حسب الحسابات)	٣٠ (حسب الحسابات)	

الأرباح بعد فرض الاستهلاك الضريبي	٣٨/١٢٥	٣٨/١٢٥
المجموع	١٦٨/١٢٥	١٦٨/١٢٥
يحسم:		
أصول ثابتة (بعد احتساب فرق الاستهلاك)	(٨٠-١١/٨٧٥)	(٨٠-١١/٨٧٥)
(ملاحظة #٢)	(ملاحظة #٢)	(ملاحظة #٢)
	٦٥/٦٢٥	٦٨/١٢٥
الوعاء الزكوي	١٠٢,٥٠	١٠٠

#### ملاحظة:

١- أن الوعاء الزكوي أكثر بطريقة احتساب المصلحة، والسبب هو استناد الأرباح المستبقاة على أساس الاستهلاك المحاسبي وليس على الاستهلاك الضريبي.

أ- طريقة شركة (ب) في احتساب الأصول الثابتة كالتالي:

أصول ثابتة (حساب) ٨٠

الاستهلاك المحاسبي ١٠

الاستهلاك الضريبي (٢١/٨٧٥)

المجموع ٦٨/١٢٥

ب- طريقة المصلحة في احتساب الأصول كالتالي:

مجموع عمود ١١ من جدول الأصول الثابتة (كالمصلحة) ٦٥/٦٢٥

٥٠% من الإضافات خلال السنة الحالية -

المجموع ٦٥/٦٢٥

#### ب- وجهة نظر المصلحة:

"يلاحظ ارتباط هذا البند بالبند السابق المعترض عليه حيث إن الأصول المحسومة من الوعاء الزكوي تم التوصل إليها وفق نفس القاعدة التي بموجبها تم احتساب فروقات الاستهلاك استناداً إلى تعميمي المصلحة رقم ٩/٣٥٧٤ وتاريخ ١٤/٥/١٤٢٦ هـ ورقم ٩/١٧٢٤ وتاريخ ٢٤/٣/١٤٢٧ هـ كما أن قيمة الأصول المحسومة من الوعاء الزكوي ترتبط بكشوف الأصول الثابتة واستهلاكاتها ككشف رقم (٤) للسنوات السابقة والتي كانت مقبولة من قبل المكلف ولم يبدي عليها أي اعتراض إلا في الأعوام من ٢٠٠٨م، وهذه القواعد هي المطبقة على جميع المكلفين بالمصلحة فيما عدا إضافات أصول للمجموعة الخامسة لعام ٢٠١١م يلاحظ أن الأصول المحملة من الأعمال الرأسمالية (٩٨٠,٢٩٧) ريالاً لم تدرج ضمن إضافات السنة الحالية ويستلزم التعديل وفيما عداه

يعتبر إجراء المصلحة سليماً ومتفقاً مع التعليمات والأنظمة، وقد تم تعديلها ضمن الربط المعدل الصادر بخطاب المصلحة رقم (١٤٣٦/٢٩/٧٧٢) وتاريخ ١٤٣٦/٢/٣٠هـ.

### ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما يتضح أن المكلف يعترض على مبالغ الأصول التي حسمتها المصلحة من الوعاء الزكوي لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، حيث يرى أن المعادلة التي توصلت إليها المصلحة لاحتساب الأصول الثابتة المخصصة من وعاء الزكاة غير صحيحة.

بينما ترى المصلحة أن الأصول المحسومة من الوعاء الزكوي تم التوصل إليها من خلال احتساب فروقات الاستهلاك طبقاً للنظام.

وبرجوع اللجنة لمف القضية وما قدمه ممثلو المصلحة خلال جلسة الاستماع، تبين قيام المصلحة بالتوصل لصافي الأصول الثابتة من خلال جداول الاستهلاك لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

وحيث ورد في الفقرة (٢) تعميم المصلحة رقم ٩/١٧٢٤ وتاريخ ١٤٢٧/٠٣/٢٤هـ، ما نصه: "لذلك يتم تحديد صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة التي تحسم من الوعاء الزكوي على النحو التالي: [باقي قيمة المجموعة في نهاية السنة طبقاً لما يتم تحديده بموجب الفقرات أ-هـ من المادة السابعة عشرة من النظام الضريبي، يضاف إليها نسبة الـ ٥٠% المؤجلة من قيمة الأصول المضافة خلال العام، مطروحاً منها نسبة الـ ٥٠% المؤجلة من التعويضات عن الأصول المستبعدة خلال العام] وتطبيق المعادلة المشار إليها في التعميم على المكلف طبقاً لما ورد في كشف الاستهلاك المقدم من ممثلي المصلحة يتبين ما يلي:

البيان	٢٠١١م	٢٠١٢م
باقي قيمة المجموعة في نهاية السنة	١١٦,٢١٢,٩٦٥ ريالاً	١١١٥,١٢٥,٦٥٩ ريالاً
يضاف: ٥٠% من قيمة الأصول المضافة خلال العام	٩,٣٢٠,٢٠٩ ريالات	٢,١٤٢,٨٢٨ ريالاً
يطرح: ٥٠% من قيمة التعويضات خلال العام	(٦٢,٦٢٦ ريالاً)	(٩٦,٢١٩ ريالاً)
الأصول واجبة الحسم طبقاً للمعادلة	١٢٥,٤٧٠,٥٤٨ ريالاً	١١٧,١٧٢,٢٦٨ ريالاً

٣. وبرجوع اللجنة إلى الربط الزكوي المعدل لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م تبين حسم الأصول الثابتة كما هو ظاهر في الجداول أعلاه، عليه ترى اللجنة تأييد المصلحة في احتسابها صافي القيمة المتبقية للأصول الثابتة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

### ٣. دائنو أصول لعام ٢٠١١م

#### أ- وجهة نظر المكلف:

أضافت المصلحة إلى وعاء الزكاة دائني أصول لعام ٢٠١١ بمبلغ ٢٣٦,٢٧٢ ريالاً وبهذا الصدد نفيدكم بأن الشركة لا تعلم كيفية توصل المصلحة إلى المبالغ الموضحة في الربط وعليه يرجى تزويدنا بكيفية توصل المصلحة لهذا المبلغ حيث إن الشركة قامت بإضافة جميع المصاريف الرأسمالية والقروض طويلة الأجل إلى الوعاء الضريبي".

## ب- وجهة نظر المصلحة:

"تم طلب بيان بالذمم الدائنة من المكلف وقدم ذلك البيان ضمن خطابه الوارد للمصلحة برقم (٢١٩٤) وتاريخ ١٤٣٥/١٢/١ هـ واتضح أن من ضمنها وكالات سيارات وشركات للمعدات الصناعية والإنشائية، وحيث إن نشاط الشركة إنتاج الألبان أي مختلف عن أنشطة الدائنين فينتضح أن طبيعة التعامل معهم هو مقابل أصول ثابتة فتم إضافتها وبيانها كالتالي:

المبلغ بالريال	اسم الشركة	بيان
٥,٨٤٢	(ش)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
٨,٠٠٠	مكتب (خ)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
٧١,٦٨٣	شركة (ح)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
٨,٦٦٥	(ج)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
١٤,٠٧٠	شركة (ص)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
٣٩,٠٠٠	(ى)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
٣٢,٣٥٥	(م)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
٢٧,٧٣٨	(ك)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
٢١,٢٥٦	(ل)	طبيعة منتجاتها أصول ثابتة
٢٣٦,٣٧٢	المجموع	

وتتمسك المصلحة بصحة إجراءاتها

## ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما يتضح اعتراض المكلف على إضافة المصلحة لبند (دائنون مقابل شراء أصول ثابتة)، حيث لم يتمكن المكلف من التوصل للطريقة التي احتسبت بها المصلحة هذا البند.

بينما ترى المصلحة أنها اعتمدت على بيان الذمم الدائنة المقدم من المكلف للمصلحة والذي اتضح منه وجود تعاملات مع جهات مختلفة لغرض إضافات أصول ثابتة.

وخلال جلسة الاستماع أفاد ممثل المكلف بأن هذا البند لم يعد محل خلاف لدى المكلف ولا يوجد لديه اعتراض على هذا البند ولم يرد ضمن بنود الاعتراض الواردة في خطابه المؤرخ في ١٤٣٦/٤/٢٦ هـ. عليه ترى اللجنة انتهاء الخلاف بين المكلف والمصلحة حول بند (دائنو أصول لعام ٢٠١١م) لموافقة المكلف على الإجراء المتبع من قبل المصلحة.

## ٤- أرباح فروق الاستيراد لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م

### أ- وجهة نظر المكلف:

"تفيد الشركة بأن المصلحة قد قبلت عينة المستندات المقدمة إليها في تسوية المشتريات وهذا على سبيل العينة فقط كما تمت الإشارة إليه صراحة في اعتراضنا الأساسي ولهذا فإن الشركة ترفق لكم كافة المستندات مع التسوية والتي توضح فيها أسباب وجود الفروقات كالتالي:

١- بعض المشتريات الخارجية الواردة في كشوف الجمارك تمثل شراء لمواد استهلاكية، ولذلك يتم تحميلها على قائمة الدخل تحت مسمى مواد استهلاكية ولا يتم إدراكها ضمن المشتريات الخارجية.

٢- إن عملية استلام البضائع المستوردة وتسجيلها بدفاتر الشركة لا تتم في نفس اليوم الذي يتم فيه دفع الرسوم الجمركية الخاصة بعملية الاستيراد وذلك نظرًا لأن الوقت اللازم لعملية النقل والتفريغ والاستلام في المخازن ودورة المستندات بين أقسام الشركة المختلفة يجب أخذه في الاعتبار عند مقارنة المشتريات الدفترية بالواردات الخاصة بالشركة وتحديثًا عند إقفال البيانات المحاسبية للشركة في نهاية كل سنة مالية.

٣- بعض المشتريات الخارجية لم تظهر في كشوف الاستيراد الخاصة بالشركة وذلك لأنها تمثل مشتريات تم نقلها بواسطة شركات نقل دولية إلى مقر الشركة بالمملكة العربية السعودية مباشرة أي أنها تسجل كواردات خاصة بشركة النقل وليس باسم الشركة.

ولتوضيح وجهة نظرنا يرجى الاطلاع طيه على تسوية الفرق بين قيمة المشتريات الخارجية الواردة في ربط المصلحة والمدرجة في اقرارات الشركة ونرفق لكم البيانات الجمركية ومستندات إضافية لتوضيح وجهة نظر الشركة.

وفي المقابل تطلب الشركة من المصلحة خصم فروق المشتريات الخارجية حيث إن المعلومات حسب سجلات الشركة صحيحة كما تم توضيحها بالنقاط المذكورة أعلاه".

#### ب- وجهة نظر المصلحة:

"قدم المكلف نسخة من البيان الجمركي اتضح منه استيراد أصول ثابتة كما اتضح من القوائم المالية وجود إضافات على الأصول الثابتة، لذا نرى قبول اعتراض المكلف في هذا البند وأن يحسم من قيمة الاستيراد حسب بيانات المصلحة قيمة ما يخص الأصول الثابتة ومن ثم مقارنة الاستيراد مع المشتريات الخارجية كالتالي:

البيان	٢٠١١م	٢٠١٢م
طبقًا لبيانات الجمارك	٢١,٩٧٠,٣٧٠ ريالًا	١٢,٧٣٢,٣٢٢ ريالًا
يخصم الأصول الثابتة	٨,٧٦١,٥٢٨ ريالًا	٣٦١,٨٦٤ ريالًا
الباقى	١٣,٢٠٨,٨٤٢ ريالًا	١٢,٣٧٠,١٤٠ ريالًا
يحسم المصرح عنه بالإقرار	١٣,٠١٩,٩٢٦ ريالًا	١٥,٠٦٣,١٤٠ ريالًا
الفرق	١٨٨,٩١٦ ريالًا	٢,٦٩٢,٦٨٢ ريالًا
إيضاح	يحاسب الفرق بنسبة ١٥% طبقًا للنظام حيث إن المكلف مصرح بأقل من بيانات الجمارك	يرد الفرق للربح طبقًا للنظام حيث إن المكلف مصرح بأكثر من بيانات الجمارك

أما بخصوص مما تضمنته المشتريات الخارجية لعام ٢٠١٢م مشتريات من شركة (ج) والبالغة (٢,٧٧٥,٦٤٦) ريالاً والتي تم استلامها من خلال مصنع الشركة في الرياض وتم تسجيلها بشكل خاطئ ضمن المشتريات الخارجية وبطالب باستبعادها من المشتريات الخارجية المدرجة في إقرار الشركة لعام ٢٠١٢م وحيث لم يقدم المكلف المستندات المؤيدة لذلك وعليه رفضت المصلحة حسمه من المشتريات الخارجية".

### ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما يتضح أن المكلف يعترض على احتساب فروق على المشتريات الخارجية لعام ٢٠١٢م حيث يرى أن هناك مشتريات داخلية بمبلغ ٢,٧٧٥,٧٤٦ ريالاً تم إضافتها بالخطأ إلى المشتريات الخارجية على الرغم من أنها مشتراه من الداخل.

بينما ترى المصلحة أن المكلف لم يقدم ما يثبت إضافة مشتريات داخلية بمبلغ ٢,٧٧٥,٧٤٦ ريالاً إلى المشتريات الخارجية خلال عام ٢٠١٢م.

وبرجوع اللجنة لملف القضية وما قدمه ممثل المكلف خلال جلسة الاستماع تبين تصريح المكلف عن المشتريات لعام ٢٠١٢م ضمن الإقرار الزكوي على النحو التالي:

البند	المبلغ
تكلفة المواد المشتراة من الخارج	١٥,٠٦٣,١٤٠ ريالاً
تكلفة المواد المشتراة من الداخل	٦٩,٩٨١,٧٤٩ ريالاً

وقد أشارت المصلحة في مذكرة الاعتراض إلى أن صافي المشتريات الخارجية طبقاً لبيان لجمارك لعام ٢٠١٢م بعد استبعاد مشتريات الأصول الثابتة قد بلغ ١٢,٣٧٠,١٤٠ ريالاً مما يؤدي لوجود فرق بين ما صرح عنه المكلف ضمن إقراره الزكوي وبين ما هو وارد من مصلحة الجمارك مقداره ٢,٦٩٢,٦٨٢ ريالاً.

وبدراسة اللجنة للمستندات المقدمة من ممثل المكلف خلال جلسة الاستماع والتي هي عبارة عن كشف بمشتريات علب مطبوعة لتعبئة العصائر والحليب مرفق بها نسخة من فواتير الشراء تبين أن هذه الفواتير مختومة بختم شركة أجنبية (س) مقرها دبي، ومسعرة بالدولار الأمريكي، مما ينفي ادعاء المكلف بأن هذه المشتريات داخلية تم إضافتها للإقرار الزكوي ضمن المشتريات الخارجية بالخطأ.

وحيث إن الفرق بين المشتريات الخارجية المدرجة في بيان الجمارك المدرجة في بيان الجمارك والمشتريات الخارجية التي صرح عنها المكلف ضمن إقراره الزكوي أدى على تضخيم التكاليف بهذا الفرق مما يلزم معه رد الفرق البالغ ٢,٦٩٢,٦٨٢ ريالاً إلى نتيجة العام ٢٠١٢م تطبيقاً لتعميم المصلحة رقم ٩/٢٠٣٠ وتاريخ ١٥/٤/١٤٣٠هـ،

عليه ترى اللجنة تأييد المصلحة في إخضاع فرق المشتريات الخارجية لعام ٢٠١٢م للزكاة الشرعية.

## القرار

### أولاً: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (أ) على الربط الزكوي الضريب الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م من الناحية الشكلية.

### ثانياً: الناحية الموضوعية:

١. تأييد المصلحة في احتساب فروق الاستهلاك لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.
  ٢. تأييد المصلحة في احتسابها صافي القيمة المتبقية للأصول الثابتة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.
  ٣. انتهاء الخلاف بين المكلف والمصلحة حول بند دائنو أصول لعام ٢٠١١م.
  ٤. تأييد المصلحة في إخضاع فرق الاستهلاك لعام ٢٠١٢م للزكاة الشرعية.
- يعد هذا القرار قابلاً للاستئناف المسبب للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقاً لهذا القرار.

والله الموفق